

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 9-11/2/2009

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الاستعداد
لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات
ونجز 2 (WINGS II)

مقدمة للمجلس للنظر



Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2009/6-D/1

23 January 2009
ORIGINAL: ENGLISH

طُبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي
في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:
(<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء اجتماع المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير، مكتب المراجع الخارجي: السيد: G. Miller رقم الهاتف: + (44) 20 7798 7136

المراجع الخارجي: السيد: R. Clark رقم الهاتف: 066513-2577

يمكنكم الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

برنامج الأغذية العالمي



National Audit Office

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II)

يقدم المكتب الوطني لمراجعة الحسابات الذي يرأسه المراقب المالي والمراجع العام للمملكة المتحدة، خدمات المراجعة الخارجية لبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة.

والمراجع الخارجي معين من قبل المجلس التنفيذي طبقاً للنظام المالي. وبالإضافة إلى التصديق على حسابات برنامج الأغذية العالمي بموجب المادة الرابعة عشرة من النظام المالي، فإنه يملك، طبقاً للمهمة الموكلة إليه، سلطة رفع التقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن مدى كفاءة الإجراءات المالية ونظام المحاسبة وإجراءات المراقبة المالية الداخلية والإجراءات العامة للتنظيم والإدارة لبرنامج الأغذية العالمي.

وتهدف عملية مراجعة الحسابات إلى توفير ضمانات مستقلة للمجلس التنفيذي؛ وتعزيز الإدارة المالية والتسيير في برنامج الأغذية العالمي، ودعم أهداف برنامج الأغذية العالمي.

ويسهم التقرير في عملية إعداد البرنامج لكشوف مالية تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذلك بتلخيص الدروس المستفادة من استعراضنا للكشوف المؤقتة التي تغطي فترة الأشهر التسعة يناير/كانون الثاني - سبتمبر/أيلول 2008.

للمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بالسيد:

Graham Miller

مدير

المكتب الوطني لمراجعة الحسابات

155 Buckingham Palace Road,

- يكتسي الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أهمية حاسمة لا لبرنامج الأغذية العالمي وحده بل لمنظومة الأمم المتحدة بمجموعها.
- تم إجراس تقدم يستحق الثناء نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بيد أن هناك مسائل هامة ما زالت عالقة وثمة الكثير مما يتعين عمله.
- تمثل التأخيرات في تطبيق النسخة الثانية من ونجز 2 أيضاً تحديات لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي يتعين مواجهتها.

مقدمة

- 1- تبنى برنامج الأغذية العالمي، إلى جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كأساس للإبلاغ المحاسبي والمالي عن الكشوف المالية للمنظمة. ويعتزم البرنامج أن يعدّ حساباته لعام 2008 بالامتثال لهذه المعايير المحاسبية الدولية، باعتباره سابقاً لاعتماده لها قبل غيره من منظمات الأمم المتحدة، ويتعين أن تقدّم إلى المجلس التنفيذي للبرنامج الكشوف المالية لعام 2008 مشفوعة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي عنها، وذلك في دورة المجلس السنوية في يونيو/حزيران 2009.
- 2- ويتصف تحديث النظام المحاسبي شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز بالأهمية بالنسبة لفعالية المحاسبية المالية والإبلاغ المالي في المستقبل بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد تعهدنا، كجزء من برنامج عملنا للفترة 2008-2009 المقدم إلى المجلس التنفيذي، أن نقوم بمعاينة ما أحرزه البرنامج من تقدم في إدارة المشروع من حيث تصميم النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 وتطبيقها؛ وأن نرفع تقريراً إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه في فبراير/شباط 2009 عن مدى ملاءمة النسخة الثانية من الشبكة والنظام للغاية المقصودة؛ وأن نزود المجلس التنفيذي بملاحظات من وجهة نظر مراجعة الحسابات، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- 3- وقد أحرز البرنامج تقدماً كبيراً في إدارة ما يُعتبر مبادرة تغيير كبرى وذلك بالانتقال إلى الإبلاغ المحاسبي والمالي امتثالاً لمعايير محاسبية مستقلة خارجية أشد صرامة وأكثر فائدة أساساً. وبصفتنا مراجعين خارجيين للحسابات، وضمن إطار استقلال دورنا ومسؤولياتنا، فإننا حريصون على دعم عملية إقفال حسابات عام 2008 بنجاح. بيد أن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية يقتضي أكثر بكثير من مجرد مراجعة وتحسين الجوانب المتعلقة بعرض التقارير المالية من منظور الحسابات السنوية للمنظمة. فهناك حاجة إلى التحسين في إجراءات العمل وطرائقه، ويتعين مساندة هذه الإجراءات والطرائق وتدعيمها بتغييرات وتحسينات كبرى، منها مثلاً في الأسلوب الذي يتبعه البرنامج في إدارة حسابات الأصول والمسؤوليات؛ وفي كيفية تسجيل الدخل والنفقات والإبلاغ عنها. وهي تقتضي إدخال تغييرات كبرى في تسيير الأعمال والإدارة المالية في هياكل البرنامج التشغيلية وإجراءاته المالية، التي تضطلع بتنفيذها الأمانة.
- 4- وليس بالإمكان بعد أن نقول، وبصفتنا مراجعين خارجيين للحسابات - وهذا ليس من النتائج الآلية إطلاقاً - أن البرنامج سيبلغ درجة الامتثال الكامل للمعايير المحاسبية الدولية الأشد صرامة منذ البداية، بالنسبة لعام 2008، مع أن هذه الغاية هي النتيجة التي تعمل الأمانة على بلوغها. فالامتثال الكامل، ورأي مراجعي الحسابات الصادر بدون تحفظات، إنما يقتضيان مزيداً من الجهود الكبرى، على النحو المعروض أدناه في هذا التقرير وفي توصيات مراجعتنا هذه. والانتقال إلى

الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يتطلب تغييرات عملية وإدارية كبيرة. وقد حقق البرنامج تقدماً إيجابياً يستحق الثناء نحو تلبية شروط المعايير المحاسبية الدولية وهو ينظم تحسينات كبرى في نوعية الإبلاغ المالي لديه. ويشكل ذلك منافع ذات قيمة حتى وإن لم يتمكن، في كشافه المالية لعام 2008، من تحقيق مستوى الضمانات المحسن بأكمله فيما يتعلق بالأرقام المبلغ عنها في الكشوف المالية لعام 2008، وهو المستوى الذي يقتضيه الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية. ويتضمن هذا التقرير توصيات باتخاذ تدابير تتصف بالأولوية فيما يتعلق بتنفيذ النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

يعد الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تغييراً رئيسياً بالنسبة للبرنامج، إذ لا يقتضي فحسب تحسين التقارير المالية بل أيضاً تغييراً كبيراً في النظم والإجراءات وطرائق العمل التي تتعلق بالمنظمة.

في حين أنه تم إحراز تقدم، لا يزال عدد من المسائل المهمة دون حل، والكثير مما يتعين عمله بشكل عاجل، إذا ما أريد إنجاز هذه العملية.

معلومات أساسية لإعداد حسابات فترة التسعة أشهر

6- بهدف اختبار درجة الاستعداد لوضع كشوف مالية تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أعد البرنامج مجموعة من الحسابات "التجريبية" تغطي فترة الأشهر التسعة الأولى من 2008. وقد درسنا هذه الحسابات بهدف الإبلاغ بالصورة الأكثر فائدة عما أحرزه البرنامج من تقدم في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛ ولكي نحدد الدروس التي يمكن أن يستفاد منها في توجيه عملية إعداد الحسابات الكاملة لعام 2008؛ ولكي نبين القضايا والتدابير التي يتعين التصدي لها بصورة عاجلة لتحقيق النجاح.

7- للمرة الأولى، سيجري إعداد الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيأتي اعتماد البرنامج لهذه المعايير الدولية بالكثير من الفوائد من حيث تحسين الإبلاغ المالي وجعله أكثر اكتمالاً؛ وزيادة المساءلة؛ وجعل عملية اتخاذ القرار أكثر استنارة وإطلاعاً؛ وتحسين الإدارة والرقابة المالية؛ وإدارة الموارد بصورة أشد كفاءة. كما سيتطلب ذلك إحداث تغييرات كبيرة، من حيث الشكل والمضمون، في الكشوف المالية الخاضعة للمراجعة. وقد كان عمل الأمانة على درجة عالية من النشاط والمبادرة في المضي قدماً بالكثير من التغييرات الإجرائية والمنهجية اللازمة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في المنظمة ككل تحقيقاً للفوائد المتوخاة. ويمثل ذلك مبادرة تغيير كبرى في الإجراءات المالية تنفذ من خلال جهود كبيرة يبذلها موظفو الشؤون المالية الذين يستحقون منا كل ثناء.

8- وسيؤدي الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية إلى تغييرات كبيرة في بنية الكشوف المالية للبرنامج وفي شكل عرضها. وقد قامت الأمانة، استباقاً لإعداد المجموعة الأولى من الحسابات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للسنة التقويمية 2008، بإعداد مجموعة تجريبية من الحسابات بالاستناد إلى نفس الأساس المستخدم في وضع الحسابات السنوية، ولكنها لا تغطي إلا فترة الأشهر التسعة الأولى من العام. وقد عايننا حسابات الأشهر التسعة هذه بغية تقديم صورة ذات أساس عملي عن

درجة استعداد البرنامج لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

- 9- ويلخص هذا الجزء من تقريرنا النتائج الرئيسية التي خلص إليها استعراضنا لحسابات الأشهر التسعة. وينبغي ألا تؤخذ ملاحظتنا على أنها مراجعة للكشوف المالية المؤقتة وللإقرارات أو تقييماً شاملاً لها. فتوصياتنا ترمي إلى مساعدة الإدارة على إعداد حسابات السنة الكاملة. وسنضطلع بمراجعة الكشوف المالية للسنة الكاملة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات وسنقدم تقريراً باستنتاجاتنا وآرائنا كمرجعين للحسابات إلى المجلس التنفيذي في يونيه/حزيران.
- 10- وتحدد الفقرات التالية المسائل الرئيسية التي أثّرت أثناء الاستعراض. وهي مسائل تقنية بالضرورة وتعكس متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، ولكنها، إن لم تعالج، على درجة من الأهمية كافية للتأثير على رأينا كمرجعين للحسابات.

بشكل عام

- 11- استعرضنا بصورة عامة الأساس الذي قامت عليه عملية إعداد الكشوف المالية، والأسلوب المستخدم في عرضها. وبينما نشعر بالرضى عموماً بالأساس الذي قامت عليه حسابات الأشهر التسعة والأسلوب المستخدم في عرضها، فإن لدينا تعليقين في هذا الشأن.
- 12- أعدت الكشوف المالية وفقاً للمادة 1-13 من النظام المالي للبرنامج. وتنص هذه المادة على إعداد الكشوف المالية السنوية وفقاً "للمعايير المحاسبية الموحدة للأمم المتحدة" غير أنها لا تشير بصورة محددة إلى إعداد الكشوف المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- 13- اغتنمت الأمانة الفرصة فأعدت تصديراً لحسابات الأشهر التسعة. وإضافة إلى المعلومات الواردة في الكشوف المالية والملاحظات التي أُلحقت بالحسابات، وهي تغطي ضمن رأي المراجع الخارجي للحسابات، يعطي التصدير معلومات أساسية أكثر عمومية حول المنظمة والحسابات. ونحن نرحب بقرار إعداد التصدير ونرى أن من المفيد التوسع فيه ليشمل تحليلاً إضافياً لأداء المنظمة المالي، مما يساعد القارئ على تفسير الحسابات؛ وكذلك ليتناول متطلبات المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالإقرارات الخاصة بالمخاطر المالية وليتضمن بياناً أكثر عمومية حول الرقابة المالية الداخلية.

السياسات المحاسبية المعلنة

- 14- يجري إعداد الكشوف المالية جميعها وفقاً لمجموعة من السياسات المحاسبية التي تحدد الأساس المتبع في تسجيل الأصول والمسؤوليات والدخل والنفقات وفي الإبلاغ عنها في الحسابات. ولهذا أهميته بالنسبة لمستخدمي الحسابات لأنه يمكنهم من التوصل إلى فهم الأساس الذي استند إليه في إعداد الحسابات - ولاسيما في المجالات التي لا تتصف فيها المعايير المحاسبية الدولية بطابع أمر بل تسمح بالاختيار بين السياسات.
- 15- ويتعين أن تقيّم المساهمات العينية التي يستفيد منها البرنامج وأن تُدرج في الكشف الخاص بالدخل. وتُعتبر المساهمات العينية واحداً من المجالات التي تسمح فيها المعايير المحاسبية الدولية بالاختيار بين السياسات. ونظراً لأهمية المساهمات العينية بالنسبة للبرنامج (سواء كانت على شكل سلع أو خدمات)، فإن مما له أهميته أن تتصف بالوضوح السياسة المحاسبية المعتمدة في هذا الشأن. ونلاحظ أن السياسة المحاسبية المقترحة المتعلقة بالخدمات العينية تعترف بهذه الخدمات باعتبارها دخلاً له آثار على الميزانية (مثلاً خدمات النقل التي تستخدم للتخفيف من ميزانية البرنامج) ولكن ليس في حالات المساهمات المتوقعة وغياب مخصصات الميزانية (مثلاً استخدام مطار ما في حالات الطوارئ). ولعل من الأفضل تعديل السياسة لتدرج في الحسابات جميع المساهمات التي تدعم بصورة مباشرة عمليات البرنامج.



- 16- كما تتطلب المعايير المحاسبية الدولية أن تورد الكشوف المالية قيمة المسؤوليات الطويلة الأجل الخاضعة لحسومات تُظهر تأثير القيمة المالية بعامل الزمن. ولم ينفذ هذا المطلب في حسابات الأشهر التسعة غير أنه يتعين تنفيذه في الكشوف المالية للسنة الكاملة.
- 17- بموجب السياسات المحاسبية التي اعتمدها البرنامج، تشمل الكشوف المالية المساهمات باعتبارها دخلاً عندما يؤكد المانحون التعهدات بالتبرع بصورة كتابية. ولا يكون البرنامج في تلك اللحظة قد تكبد أية نفقات، غير أن هناك توقعاً بالإنفاق في المستقبل. وبموجب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية الصارمة، لا يمكن أن تسجل الكشوف المالية التزامات الإنفاق في المستقبل. أما أثر ذلك فهو زيادة الفائض التشغيلي للسنة. ونحن نعتقد أنه للمساعدة على التوصل إلى فهم واضح للوضع المالي للبرنامج، فإنه ينبغي أن تتضمن الحسابات، على شكل ملاحظة، مدى التزام المنظمة عن تمويل الجزء غير المصروف من تلك التبرعات.

عرض الحسابات

- 18- قدمنا للأمانة توجيهاً على شكل قوائم مرجعية للمضمون المطلوب للكشوف المالية وشكل عرضها على نحو ما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية، مع تحديد المتطلبات المحاسبية وفي كل من المعايير هذه. وقد وجدنا أن موظفي الشؤون المالية لم يستعرضوا حسابات الأشهر التسعة على ضوء هذا التوجيه كما لم يتمكنوا من تأكيد أن جميع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية قد استوفيت. ونقترح، بالنسبة لحسابات السنة الكاملة، أن نتاح القوائم المرجعية بعد ملئها لمدير الشؤون المالية/كبير موظفي الشؤون المالية وللمدير التنفيذي، بحيث يتم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية قبل التوقيع على الحسابات.

الأرقام الواردة في الحسابات

- 19- تعكس الأرقام الرئيسية الواردة في الحسابات العمل الأساسي الذي يقوم به البرنامج وهي تتصل بتوزيع السلع الأساسية والمخزون المحتفظ به في نهاية العام. ونظراً لأن نظام المخزونات (كومباس) غير مدمج بعد بالشكل الكامل في النظام المحاسبي الرئيسي (شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز)، فقد قمنا بمعاينة مفصلة لنظامي تسجيل السلع الأساسية الموزعة والمخزون المحتفظ به في نهاية العام. أما استنتاجاتنا فهي كما يلي:
- في الحالات التي يوجد فيها تباين بين الجرد المادي في نهاية العام ونظام المخزونات (كومباس)، فإننا نتوقع أن تعكس الحسابات قيمة المخزون المحددة مادياً؛
 - يتعين أن يقارن البند الهام المتمثل في المخزون الموجود في حالة انتقال في نهاية العام بسجلات الإنفاق للتأكد من أن قيمة المخزون قد دُفعت.
- 20- وواجهتنا صعوبة كبيرة في التأكد من أن جميع النفقات المتكبدة حتى 30 سبتمبر/أيلول مدرجة في الحسابات. وشعبة الشؤون المالية على علم بهذه المسألة التي يشار إليها بعبارة "موعد الإغلاق". ولضمان دقة الحسابات السنوية لسنة 2008:
- يتعين على مسؤولي الشؤون المالية أن يذكرُوا جميع المديرين في المكاتب القطرية والإقليمية وفي المقر بأهمية إخضاع السلع والخدمات، التي قُدمت قبل نهاية العام ولكن لم تسدد قيمتها بعد، للتسجيل بصورة دقيقة كاملة؛
 - ينبغي أن يقوم مسؤولو الشؤون المالية برصد النفقات طوال يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2009 لتحديد أية

معاملات لم تسجل بعد في حساب الدائن أو المدين (مع تحديد الحد الأدنى لقيمة المعاملة الواحدة بمبلغ 50 000 دولار أمريكي مثلاً).

- 21- كما واجهتنا صعوبات في التيقن من الأرقام الواردة في حسابات الدخل والحسابات الدائنة الأخرى. وتدرك الشؤون المالية - وعليها أن تعالج هذه المسألة - أن النظم المستخدمة في تحديد الدخل العيني لا تعمل بما يكفي من الثقة؛ وأن النظم المحاسبية لا تتعقب تحديداً القيم المستحقة القبض المتعلقة بالمساهمات العينية؛ وأن هناك حاجة إلى إخضاع القيم المستحقة القبض إلى استعراض صارم في نهاية العام بهدف استبعاد أية بنود يرجح أنها لن تُحصل.
- 22- ويظهر من معاينتنا للعقارات والمنشآت والمعدات أن هناك حاجة إلى قيام البرنامج بالمزيد من العمل لضمان أن الأرقام المبلغ عنها في الكشوف المالية في هذا المجال كاملة ودقيقة. ويتطلب هذا تدابير يتخذها مسؤولو الشؤون المالية في المكاتب القطرية والإقليمية وفي المقر.

خاتمة

- 23- في حين أن الانتقال إلى الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية يتطلب أكثر بكثير من مجرد تنقيح حسابات البرنامج الخاضعة للمراجعة، من حيث الشكل والمضمون، فإن إعداد الكشوف المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعام 2008 هو النتيجة الرئيسية التي يقاس على أساسها التقدم المحرز في تنفيذ هذه المعايير المحاسبية الدولية بصورة أشد تعمقاً. إضافة لذلك، فإن إعداد الحسابات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية يتحقق في سياق كون البرنامج من أوائل المنظمات التي تأخذ بهذه المعايير في منظومة الأمم المتحدة. ونظراً لتعدد عمليات البرنامج ومداهما الذي يمتد إلى العالم كله، فإن من المحتمل أن بعض أجزاء المنظمة ستحتاج إلى وقت أطول من الأجزاء الأخرى لتصل إلى الامتثال الكامل لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية.
- 24- ومن مقاييس النجاح الرئيسية قدرة البرنامج على بلوغ رأي صادر عن مراجعي الحسابات بدون أية تحفظات عليه. ومع أن استعراضنا لحسابات الأشهر التسعة لا يشكل مراجعة كاملة للحسابات، فقد أثرت فيه مسائل من شأنها أن تؤثر، إن لم تعالج، فقد تتطلب منا الاعتدال في رأينا كمراجعين لحسابات السنة الكاملة.
- 25- ومساعدة على التقدم إلى استكمال البرنامج للعملية هذه بنجاح، فإننا نسدي المشورة التالية في شكل توصيات مهيأة لضمان الوضوح في أساس الحسابات والسياسات المؤسسية، ولضمان وفاء الحسابات بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية؛ ووجود قدر كاف من الأدلة ذات الصلة التي تدعم كل رقم يرد في الحسابات. ومن شأن هذا كله أن يكفل بدوره موثوقية الحسابات من حيث كونها تعكس بشكل معقول الوضع المالي للمنظمة في 2008. وترتبط المسائل بالسياسات والنظم الأساسية. وقد تبرز مسائل أخرى في مراجعتنا للكشوف المالية لمجمل عام 2008.
- 26- وأخيراً، نود أن نعترف بما قدمه لنا موظفو البرنامج في مختلف أنحاء العالم من مساعدة ودعم كبير في سياق معاينتنا لحسابات الأشهر التسعة، وأن نُعرب عن شكرنا لهم لذلك.

التوصيات:

- 1- ومن أجل ضمان اتخاذ الخطوات الضرورية والتأكد من أن الأرقام والبيانات الواردة في الكشوفه المالية مدعومة بأدلة كافية لمقابلتها بفحص المراجعة، يحتاج البرنامج إلى وضع خارطة طريق واضحة تحدد المواعيد النهائية لمعالجة المسائل المثارة في استعراضنا وفي الاستعراض الذي أجراه مكتب المراجعة الداخلية لا سيما فيما يتعلق بما يلي:
- (1) تعديل النظام المالي للبرنامج للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
 - (2) إدراج مقدمة في الكشوف المالية.
 - (3) استعراض السياسات المحاسبية المناسبة والتأكيد عليها بشأن الإقرار بالإيراد المتأتي من الاستثمارات والمساهمات العينية.
 - (4) وضع سياسات محاسبية مقبولة تتسم بالشفافية الكافية فيما يتعلق بحدود رأسمالية الأصول، وخطط التقاعد المحدد الاشتراكات، والأطراف المعنية، وقروض التقليل من التكاليف وغيرها من الخصوم الطويلة الأجل، والالتزامات المالية المتعلقة بالتبرعات المباشرة غير المتوقعة.
 - (5) استعراض أرقام وكشوف الحسابات بمقارنتها بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام باستخدام التوجيهات التي قدمناها.
 - (6) ضمان توافق قيم السلع والمخزونات المقيدة في الحسابات مع المخزونات الموجودة.
 - (7) ضمان وجود كامل أرقام المصروفات من خلال إجراء تحقيق شامل ودقيق في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي، بخصوص السلع والخدمات المستخدمة قبل نهاية السنة.
 - (8) رصد واستعراض المصروفات والإيرادات قصد ضمان إقرار جميع المستحقات والحسابات الدائنة والحسابات المدينة.
 - (9) العمل على إجرأز تقدم على مستوى كل من المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي قصد ضمان تقارير شاملة ودقيقة عن الممتلكات والمصانع والمعدات.
 - (10) ضمان تدريب العدد الضروري من الموظفين من أجل ضمان سلاسة المرحلة الإنتقالية إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

النظام الحاسوبي شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات بنسخته الثانية ونجز 2

يقدم هذا الجزء من تقريرنا استعراضاً مستقلاً لمشروع النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 الذي يهدف إلى تحديث النظم الحاسوبية الرئيسية في البرنامج. ويعلم المجلس التنفيذي فعلاً أن تنفيذ المشروع قد تأخر وأن التكاليف تتزايد بينما يتعرض نطاق المشروع للتقليص. وعلى ضوء هذه الخلفية، وانطلاقاً من الأهمية المستقبلية لتحديث النظام بحيث يصبح نظاماً للإبلاغ المالي يتسم بالكفاءة وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فقد قمنا بتقييم ما يلي:

- أثر التأخر في تنفيذ مشروع النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2؛
- مسألة ما إذا كانت التخفيضات في نطاق المشروع على درجة من الأهمية.

خلفية المشروع

- 27- بدأ تنفيذ النظام الحاسوبي لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز في 2001 ووفرَ قدرًا أكبر من التحكم والتحسين في قدرة البرنامج التشغيلية. وقد شمل المشروع في البداية اختصاصات المالية والمشتريات والموارد البشرية ثم، توسع نطاقه لاحقاً ليشمل إدارة مشاريع البرنامج وتعبئة الموارد والدعم اللوجستي. وتستند التطبيقات المالية الأساسية إلى النظام المحوسب (ساب SAP) لنظم وتطبيقات ومنتجات تخطيط موارد المؤسسة. وقد أدخلت تعديلات كبيرة على هذا النظام لتمكينه من تلبية احتياجات أعمال البرنامج واستكمل بنظم مطبوعة، بما فيها نظام تحليل وإدارة حركة السلع (كومباس COMPAS) لأغراض تعقب السلع الأساسية وبنظام تعبئة الموارد لتسجيل الدخل المتأتي من تعهدات المتبرعين بالتبرع.
- 28- وابتداءً من نهاية 2003 توقف نظام (ساب SAP) عن مواصلة الدعم لنسخة البرمجيات الحالية التي تستند إليها شبكة البرنامج ونظامه ونجز. و تمثل ردّ البرنامج على ذلك باستعراض الخيارات المتاحة لتطوير ودعم القاعدة الحاسوبية للشبكة والنظام. وفي هذا السياق، جرى النظر في حلّين بديلين هما: تحديث تقني بحت لنظام (ساب SAP) يُبقي على المستوى الحالي من التعديلات التي أدخلت عليه؛ أو القيام بتحديث أوسع نطاقاً يسترشد باحتياجات العمل ويشمل إعادة تصميم إجراءات العمل بحيث تتلاءم مع النظام (ساب SAP). أما الرأي المرجح الذي أيدته الإدارة العليا فهو أن التحديث التقني البحت لا يعطي إلا القليل من الفوائد الخاصة بالأعمال، إن أعطى أي شيء على الإطلاق، وأن من شأن خيار التحديث الأوسع نطاقاً الذي يسترشد باحتياجات العمل أن يوفر فرصاً أكبر لتحسين سير الأعمال.
- 29- ويورد الملحق 1 تفاصيل تغييرات النظم المقترح إدخالها على المشروع، وهي التغييرات التي تُعرف باسم النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2، بينما يتضمن الجدول 1 أدناه الفوائد المنتظر جنيهاً.

الجدول 1: الفوائد المنتظر جنيها من مشروع ونجز 2

<p>تشمل الفوائد المنتظر تحققها من مشروع ونجز 2 ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تحسين فعالية العمل من خلال تنفيذ عمليات أكثر تواءماً مع نموذج التشغيل المتطور في البرنامج؛ ▪ تحسين كفاءة التشغيل من خلال تحقيق قدر أكبر من التكامل بين عناصر النظم والاختصاصات التشغيلية؛ ▪ تحقيق قدر أكبر من المساءلة مما يتأتى عن الإبلاغ بصورة أكثر شفافية؛ ▪ تبسيط إجراءات العمل من خلال المزيد من التوحيد؛ ▪ تحقيق وفورات في التكلفة نتيجة للتقليل من التعديلات اللازمة واستخدام جانب أكبر من الاختصاصات العادية للنظام (ساب SAP).
--

- 30- وبعد قرار المجلس التنفيذي القاضي باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ابتداءً من عام 2008، أصبح يُنظر إلى مشروع النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 باعتباره عنصراً حاسماً في تطوير النظم المحاسبية والمعلومات اللازمة لتدعيم التنفيذ الناجح للمعايير الدولية.
- 31- وبلغ تقدير البرنامج الأولي لتكلفة مشروع النسخة الثانية 38,8 مليون دولار أمريكي، أما الموعد المستهدف للتنفيذ فقد كان 1 يناير/كانون الثاني 2008. ونظراً لأن المشروع اعتُبر ضرورة مؤسسية وليس فرصة من فرص العمل، فإنه لم يوضع تقدير كمي لما يُتوقع أن يحققه من وفورات في التكلفة.
- 32- وفي أعقاب تقدير مستقل أجريناه نحن لقرار الاستثمار في تحديث شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز، جاء تقريرنا المرفوع إلى المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2005 (WFP/EB.A/2005/6-B/1/Rev.1) متفقاً مع قرار الانتقال إلى حل يسترشد باحتياجات العمل. واستناداً إلى ما لدينا من خبرة في مراجعة حسابات نظم كبرى لتكنولوجيا المعلومات في منظمات وطنية ودولية، فقد اعتبرنا أن تكييف إجراءات العمل لتتلاءم مع نظم البرمجيات غير المعدلة، بدلاً من تعديل البرمجيات لتتلاءم مع إجراءات العمل القائمة، أمرٌ له جدواه وهو يحقق فوائد في التكلفة على الأجل الطويل. وأوصينا أن يستنبط البرنامج طريقة تمكنه من تعقب الفوائد للتدليل بصورة موضوعية على أن تكلفة مشروع النسخة الثانية إنما تمثل استثمار جيد.

التقدم المحرز في تنفيذ مشروع النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2

- 33- منذ بدء المشروع، تم إبلاغ المجلس التنفيذي بتغيرات طرأت على نطاق النسخة الثانية؛ وموعد تنفيذ المشروع؛ وتقديرات التكاليف.
- تضمن التقرير المرحلي الأول (نوفمبر/تشرين الثاني 2006) زيادة في التكلفة من 39 مليون دولار أمريكي إلى 49 مليون دولار أمريكي، دون تغيير في نطاق المشروع أو في الجدول الزمني للتنفيذ؛
 - حدد التقرير المرحلي الثاني (مايو/أيار 2007) أن بعض جوانب المشروع تتصف بصعوبة كبيرة - خصوصاً من حيث إدخال المتطلبات المحاسبية للمعايير الدولية - مما أدى إلى تمديد مرحلة التصميم وإرجاء الموعد المقدر للتنفيذ من يناير/كانون الثاني إلى أبريل/نيسان 2008؛
 - اقترح التقرير المرحلي الثالث (أكتوبر/تشرين الأول 2007) تخفيض نطاق مشروع النسخة الثانية بقصد عدم

تجاوز الميزانية؛

- تضمن التقرير المرحلي الرابع (فبراير/شباط 2008) تخفيضات جديدة في نطاق المشروع وتنقيحاً لموعد التنفيذ جعله في 1 يناير/كانون الثاني 2009؛
 - طلب أحدث التقارير المرحلية (مايو/أيار 2008) الموافقة على زيادة الميزانية لتصبح 56,5 مليون دولار أمريكي على أن يتحقق التنفيذ اعتباراً من 1 أبريل/نيسان 2009.
- 34- وقد أخبرنا فريق المشروع أن التأخيرات تعود لجملة عوامل تشمل ما يلي:

- مع انتقال المشروع من مرحلة التصميم إلى مرحلة التنفيذ، أتضح أن التعقيدات التي ينطوي عليها ترحيل البيانات من النظام القديم إلى النظام الجديد كانت قد قُدرت بأقل مما يجب؛
- تأخر أحد المتعاقدين العاملين على تطوير البرمجيات في العمل بحسب البرنامج الزمني المحدد. ومع أنه تم الاتفاق مع المتعاقد على خطة للتصحيح، فقد استمر في التأخر عن تنفيذ المراحل الرئيسية. ويُجري البرنامج مفاوضات مع المتعاقد لدراسة ما يمكن أن يكون متاحاً من وسائل الانتصاف؛
- درجة التعقيد في اختبار النظام الجديد. فحتى نوفمبر/تشرين الثاني 2008، كان هناك 667 حالة عمل يتعين اختبارها، وقد أجريت اختبارات على 182 من هذه الحالات (أي 11 في المائة) غير أن هذه الاختبارات كانت فاشلة. وهناك 516 حالة أخرى (أي 31 في المائة) تنتظر أن تجرى الاختبارات عليها. أما المجال الأشد تأثراً فهو الموارد البشرية حيث لم يكمل بالنجاح 58 في المائة من الاختبارات، بسبب عمليات ترحيل البيانات.

35- واستجاب فريق المشروع للتأخيرات في التنفيذ بضغط الخطة بأكبر قدر ممكن وبتنفيذ أكبر عدد من الأنشطة في آن واحد. بيد أنه أصبح من الواضح، بنهاية أكتوبر/تشرين الأول 2008، أنه لن يكون بمقدورهم التنفيذ بتاريخ 1 يناير/كانون الثاني 2009. وكان مجلس إدارة المشروع هو الذي أخذ، في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، قرار إرجاء التنفيذ حتى 1 أبريل/نيسان 2009.

36- وفي يناير/كانون الثاني 2009، أصدر مكتب المراجعة الداخلية في البرنامج تقريراً يحمل تاريخ 30 ديسمبر/كانون الأول 2008 بشأن ما قام به المكتب من مراجعة وظيفية لواقع شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز غطت عملية إدارة التغيير والتشكيل وعملية تسيير تكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بتنفيذ تحديث الشبكة والنظام ونجز. وفي الاستنتاجات المنبثقة عن هذا الاستعراض، أعطى مكتب المراجعة الداخلية للعملية تقديراً عاماً "غير مرض"، ولاحظ في النتائج التي خلص إليها أن الإطار التسييري لإدارة عملية تحديث الشبكة والنظام ونجز لم يُستكمل بعد؛ وأن هناك نواقص في ترتيبات الحفاظ بصورة فعالة على سلامة العمليات والبيانات المؤسسية في إطار الشبكة والنظام. واستنتج المكتب أن إدارة المخاطر والرقابة والتسيير في سياق تشغيل الشبكة والنظام غير كافية لكفالة الامتثال بقواعد البرنامج وأنظمتها.

شواغل عملية المراجعة

- 37- على ضوء خلفية التأخيرات في تنفيذ مشروع النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 وتزايد تكاليفه وتقليص نطاقه - ومع أخذ نتائج استعراض مكتب المراجعة الداخلية في الاعتبار - عملنا على تقييم ما يلي:
- ما هو الأثر المحتمل على عمليات البرنامج وإجراءات عمله والنتائج عن التأخير في التنفيذ؟



- هل تُعتبر التغييرات التي طرأت على نطاق المشروع على درجة من الأهمية من حيث إدارة العمليات وتسيير الأعمال؟

ما هو الأثر المترتب على التأخير في التنفيذ؟

- 38- يتمثل المبدأ الأساسي في النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 في دعم أعمال البرنامج التشغيلية، الأمر الذي يتبدى في سلسلة اختصاصات العمل التي تمت الموافقة على إدراجها في المشروع (أنظر الجدول 1 أعلاه). وبالضرورة، تأثرت الناتج المتوخاة من المنظمة بالتأخير في التنفيذ. من ذلك مثلاً أن النسخة الثانية ونجز 2 صُممت بحيث تيسر العمليات وتوحيدها من خلال الاستعاضة عن النظم اليدوية بوصلات آلية من قبيل لاسيما ما يطبق في ميدان مراقبة المخزون والتقييم، وبذلك يتحقق التوفير في الوقت ويصبح بالإمكان نقل الموارد الماهرة النادرة إلى أماكن أخرى.
- 39- وهناك كذلك تكاليف إضافية يجري تكبدها لأن النظام القديم لم يهياً جيداً لإنتاج المعلومات اللازمة لدعم الحسابات الجديدة الخاضعة للمعايير المحاسبية الدولية في عامي 2008 و2009. ويتكبد البرنامج التكاليف من حيث الوقت والمال معاً عندما يقوم بجمع المعلومات اللازمة وتحليلها. كما أن ذلك يخفض الكفاءة والموثوقية، مما يزيد أيضاً من الصعوبات في عملية الإدارة وفي التحقق في سياق المراجعة الخارجية للحسابات.
- 40- أخيراً، عند ترحيل البيانات من النظام القديم إلى النظام الجديد في 1 أبريل/نيسان 2009، سيكون من الضروري إجراء عملية مراجعة خارجية إضافية للحسابات للتأكد من دقة المعلومات المالية المنقولة وسلامتها.

هل تُعتبر التخفيضات التي طرأت على نطاق المشروع على درجة من الأهمية؟

- 41- جرى تغيير نطاق مشروع النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 في أكتوبر/تشرين الأول 2007 ثم جرى تقييده ثانية في فبراير/شباط 2008. ويتمثل الهدف من هذه التغييرات في ضمان إنهاء المشروع ضمن الموعد المحدد وفي إطار الميزانية المخصصة له. وقد أجرينا تحليلاً مفصلاً للنطاق الأصلي للمشروع ومن ثم للتغييرات التي أدخلت عليه. ويورد الملحق 1 تفاصيل التحليل الذي أجريناه. أما المعالم الرئيسية للتغييرات المدخلة على نطاق المشروع فهي ترد ملخصة في الفقرات التالية.
- 42- يتضمن نطاق المشروع سبعة مجالات رئيسية. وباستثناء التغييرات في نظام الموارد البشرية الذي شهد زيادة في نطاق العمل، فإن جميع التغييرات المخطط لها ستُنَفَّذ، مع أن بعضها أرجئ إلى ما بعد تاريخ التنفيذ وهو 1 أبريل/نيسان 2009.
- 43- وهناك عنصر هام تم أرجاؤه وهو اعتماد نظام متكامل لتعقب تقييم مخزون السلع الأساسية. وفي الوقت الحالي، يُستخدم عدد من النظم المستقلة لمراقبة المخزون والإبلاغ عنه. ومن هذه النظم نظام تحليل وإدارة حركة السلع (كومباس COMPAS) وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز. وكان من المقرر استبدال هذه النظم بنظام متكامل وحيد يستند إلى برنامج المخزونات في النظام المحوسب (ساب SAP) للنظم والتطبيقات والمنتجات. وقد أُعتبر أن استبدال نظام تحليل وإدارة حركة السلع (كومباس COMPAS) يشكل عنصراً رئيسياً من عناصر عملية تيسير مراقبة المخزون، مما يحسن من توقيت توفير المعلومات للمسؤولين عن الإدارة دعماً لعملية اتخاذ القرار، ويساند تقييم المخزون لأغراض الحسابات الخاضعة للمعايير المحاسبية الدولية. وإلى أن يتم استبدال نظام تحليل وإدارة حركة السلع (كومباس COMPAS) ببرنامج المخزونات في النظام (ساب SAP)، ستفتقر الإدارة إلى المعلومات الفورية الخاصة بنوعية المخزون وقيمتها. وينتقص ذلك من كفاءة عمليات مراقبة المخزون ويعتبر عاملاً من عوامل الافتقار إلى الكفاءة في عمل

الموظفين المضطربين لمواصلة استخدام النظم القديمة.

استنتاجات

- 44- إننا باقرون على مساندة القرار الذي اتخذته البرنامج والقاضي بتطوير النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 بالاستناد إلى عمليات النظام المحوسب (ساب SAP) غير المعدلة؛ كما أن من الأهمية بمكان ألا ينفذ النظام الجديد إلا بتشغيل حي بعد أن يتم اختباره جيداً، بدلاً من تعريض العمليات لخطر التعطل إذا أخضعت لنظام غير جاهز للاستعمال.
- 45- على أننا نشعر بالقلق إزاء التأخيرات في تنفيذ النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه ونجز 2. وبالضرورة، فإن التأخير يؤثر سلباً على عمليات البرنامج، فهو يجمد الموارد الماهرة النادرة بتشغيلها في مهام كان ينبغي أن تكون الآن قد أصبحت آلية. كما أن للتأخير تكاليفه المالية. فالكفاءات المطلوبة في إجراءات العمل لا تزال غير متحققة؛ وفي حين أن ميزانية تكلفة تنفيذ مشروع النسخة الثانية تبلغ حالياً 56,5 مليون دولار أمريكي، فإن هذا الرقم لا يأخذ في اعتباره تكلفة الفرص الضائعة المتمثلة في الموظفين الذين يشغلون النظام القديم بدلاً من الانتقال إلى نظم جديدة.
- 46- إننا نرى أن العمل المتجزئ المنفذ في النظم القديمة جعل عملية الإبلاغ المالي الموثوق الذي يمثل للمعايير المحاسبية الدولية عملية أكثر هشاشة وتعقيداً وعرضة للمشكلات مما لو كانت تنفذ في بيئة النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2. وفي حين أننا نعترف بالأسباب التي أدت إلى تضيق نطاق مشروع النسخة الثانية للتمكن من التنفيذ ضمن الموعد المحدد والميزانية المقررة، فإن الرؤية الأصلية المتمثلة في نظام متكامل تماماً لا تزال صالحة. ولذا، فإن مما له أهميته أن يحدد برنامج زمني لإنهاء عناصر المشروع المرجأة وأن تقرّر ميزانية لذلك.

التوصيات:

- 2- إننا نعتقد أن على البرنامج أن يعيد النظر في قراره القاضي بعدم تقدير الوفورات التي ستتحقق نتيجة لتطبيق النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 وأن يجمع المعلومات بمستوى كافٍ من التفصيل يمكن من التدليل على أن تكلفة المشروع إنما تمثل استثمار جيد.
- 3- يتعين على البرنامج أن يضع جدولاً زمنياً واضحاً محدد التكاليف لتنفيذ العناصر المرجأة حالياً من مشروع النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه ونجز 2. ولهذا الإجراء ضرورته من حيث دعمه لتحسين الكفاءة وتوفير مستوى سليم من الرقابة المالية الداخلية للمستقبل.
- 4- هناك حاجة إلى توجيه الاهتمام بصورة عاجلة إلى مسألة تنفيذ التحسينات المخطط لإدخالها على نظم مراقبة السلع الأساسية وتقييمها.

الملحق 1:

تحليل التغييرات في نطاق مشروع النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2

استناداً إلى تحليل المراجعة الخارجية لوثائق مشروع النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2، قمنا بإعداد الملخص التالي للنطاق الأصلي للمشروع وللتغييرات الموافق عليها ولتحليلنا لأثر هذه التغييرات.

أثر تغييرات النطاق	تتحيات النطاق	النطاق الأصلي
يعني تخفيض النطاق أن موظفي المشاريع لن يحققوا ما كان منتظراً من الوفورات في حفظ بيانات المانحين. ويمثل ذلك انقاصاً من الكفاءة.	أرجئت عملية حفظ بيانات المانحين والتنبؤ غير المركزي.	1- تعبئة الموارد إدخال العمل ببرنامج إدارة المنح التابع لنظام (ساب) للنظم والتطبيقات والمنتجات لتوفير المعلومات المتكاملة المتعلقة بالموارد والمساهمات والإبلاغ عن كيفية استخدام المساهمات على أساس ما تمت الموافقة عليه. ستتوفر ملامح المانحين واستراتيجيات تعبئة الموارد بحيث يمكن توحيد عملية المفاوضات المتعلقة بمساهمين جدد.
ستتحقق التحسينات في رصد المستفيدين خلال فترة انتقالية طويلة. وخلال هذه الفترة سيستمر تجميع معلومات الإدارة العليا وتصنيفها وتحليلها يدوياً. ومن شأن ذلك أن يخفض الكفاءة وأن يزيد من مخاطر التعرض للخطأ في الإبلاغ المالي.	أرجئ اختصاص التخطيط المتكامل لميزانية المشاريع. عدّل موعد الانتهاء من النموذج الموحد للتوريدات/للمستفيدين في البرنامج ورصد نتائج المشاريع بحيث سيبدأ تنفيذه تدريجياً بعد موعد "البداية الحية".	2- إدارة المشروع تبسيط أدوات تخطيط المشاريع، بما في ذلك التنبؤ بالتبرعات. سيمكّن تخطيط الأداء ورصده من تجميع أعداد المستفيدين وربطها بكميات مقابلة من السلع المستخدمة في مساعدتهم. سيسمح حساب نقدية المشروع بالمرونة في إدارة التكاليف الجانبية.

أثر تغييرات النطاق	تنقيحات النطاق	النطاق الأصلي
<p>كان استبدال نظام كومباس يعتبر أحد العناصر الرئيسية في تبسيط الرقابة على المخزون وتوفير المعلومات الجيدة التوقيت للإدارة لأغراض اتخاذ القرار.</p> <p>كما أن نظام ساب يدعم الحسابات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية.</p> <p>وإلى أن يتم استبدال نظام كومباس بنظام ساب للمخزون، سيفتقر البرنامج إلى معلومات فورية حول كميات المخزون وقيمه.</p> <p>ومن شأن هذا أن ينتقص من كفاءة العمليات وسلامة البيانات وفائدتها.</p>	<p>أرجئ استبدال نظام كومباس بنظام ساب لتنفيذ اللوجستيات.</p> <p>في البداية لن تكون عمليات الإدارة المتكاملة للمبيعات والمشتريات والمخازن لمستودعات الاستجابة الإنسانية السريعة من جانب الأمم المتحدة متاحة إلا في قاعدة برينديزي ومن ثم ستعم على الأماكن الأخرى.</p> <p>أرجئت عملية المناقصات الإلكترونية.</p> <p>لن يكون اختصاص مطالبات التأمين جاهزاً قبل 1 أبريل/نيسان 2009.</p>	<p>3- إدارة سلسلة التوريد</p> <p>يغطي هذا المكوّن من النسخة الثانية خمسة عناصر تشمل الاستعاضة عن نظام كومباس بنظام ساب للمخزونات الذي سيُدْمَج كلياً في إطار النظام المحاسبي للبرنامج:</p> <p>تنفيذ اللوجستيات - تعالج مبيعات السلع الأساسية وتصريفها في النسخة الثانية مع وجود ارتباط بيني مع نظام كومباس للتمكين من تعقب السلع حسب القيمة.</p> <p>إدارة المشتريات - تحسين إدارة العمليات ورصدها، بما في ذلك تعقب السلع الأساسية.</p> <p>إدارة التأمين - إقامة ارتباط بيني مع النظم الابتدائية والنهائية وتحسين الرقابة على تجهيز المطالبات.</p> <p>إدارة النقل الخاص بالعمليات - أتمتة تعليمات الشحن مع وجود آلية للارتباط بيني الآلي للبيانات الواردة من مقدمي الخدمات.</p> <p>اللوغستيات الخاصة - توحيد عمليات ونظم إدارة المخزون.</p>
<p>إن من شأن إنشاء مراكز المسؤولية أن يعزز من إطار البرنامج في مجال الحوكمة وقدرته على المساءلة. وستفعل هذه المبادرة مع انطلاق نظام ونجز 2 ابتداء من أبريل/نيسان 2009، باستثناء ميزانية دعم البرامج والإدارة.</p>	<p>أرجئت خطة وتقرير الميزانية المفصلة على الشبكة</p>	<p>4- الميزانية والتكاليف</p> <p>تحسين إطار الميزنة من خلال "مراكز المسؤولية" وإطار لصناديق الائتمان.</p>
<p>يعني إرجاء هذه الاختصاصات أن الموظفين سيستمررون في القيام بالعمل يدوياً. ونظراً لأن العمل ليس آلياً، فإنه أكثر عرضة للخطأ ولزيادة التكلفة وقلة الكفاءة.</p>	<p>أرجئت الاختصاصات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تعقب الأصول - الإدارة النشطة للمساهمات (إصدار الفواتير/إرسال رسائل التنكير) - الأعمال المصرفية الإلكترونية - تحسين أدوات إدارة النقدية - تحسين أدوات إدارة المخاطر المالية 	<p>5- إدارة الشؤون المالية</p> <p>الشؤون المالية - تحدد المكاتب القطرية باعتبارها وحدات عمل منفصلة؛ إيجاد تحديدات للترميز أكثر وضوحاً لأغراض المنشآت ومراكز التكلفة ومراكز التمويل ومجالات العمل؛ تنفيذ هياكل محاسبية تدعم إدارة الأصول غير الملموسة.</p> <p>الخزائن - الاحتفاظ بحسابات مصرفية؛ الإبلاغ عن سيولة الاستثمارات؛ إدارة صرف العملات الأجنبية والمخاطر المناظرة.</p>
<p>أرجئت الوفورات الخاصة بالموظفين</p>	<p>جرى توسيع نطاق النسخة الثانية بحيث يشمل</p>	<p>6- الموارد البشرية</p> <p>توحيد معلومات الموارد البشرية في مختلف</p>

أثر تغييرات النطاق	تنقيحات النطاق	النطاق الأصلي
<p>والتحسينات في إدارة شؤون الموظفين.</p>	<p>نظم كشوف المرتبات المحلية للموظفين القطريين. واعتُبر أن ذلك يمثل فرصة في العمل عالية القيمة ومنخفضة التكلفة. أرجئت خدمة الموظفين الذاتية.</p>	<p>أنهاء البرنامج وذلك بتسجيل جميع الموظفين في قاعدة واحدة وحيدة للبيانات. كذلك استحداث آلية للخدمة الذاتية المباشرة للموظفين. خدمة ذاتية مباشرة للمديرين تتيح لهم معلومات الموظفين والوظائف والوحدات والميزانيات مما يقع تحت مسؤوليتهم وتمكنهم من طلب التغييرات والتمديدات. برنامج نظام ساب لكشوف مرتبات المنظمات غير الحكومية.</p>
	<p>لم يطرأ أي تغيير</p>	<p>7- خدمات السفر برنامج نظام ساب لخدمات السفر.</p>